محاضرات في مقياس المقاولاتية

إعداد الأستاذ / الطاهر غراز

موجهة لفائدة طلبة السنة الثانية ماستر علم اجتماع تنظيم وعمل

السداسي الثالث: 2022 / 2023

مقدمة

قد يتساءل الطالب المختص في علم الاجتماع ما علاقة تخصصه بدراسة مقياس المقاولاتية؟ إن الاجابة على هذا السؤال تكمن في أهمية المقياس ودوره في تحضير الطالب لخوض تجربة المقاولاتية والاستثمار بعد التخرج، وعدم الاكتفاء بالاعتقاد أن مجرد الحصول على شهادة التخرج، يعني البدء في مغامرة البحث على وظيفة، وإنما على الطالب أن يفكر أنه من خلال فكرة مبدعة يمكنه خلق فرصة عمل لنفسه وربما لعدد محدود من زملائه. فمن خلال هذا المقياس يتعرف الطالب على أهم الخطوات التي يسير عليها كمستثمر، وكصاحب فكرة يريد تجسيدها في مشروع إذ غالبا ما يكون عند كل طالب عالم شغوف طموحات وأحلام، قد يراها مستحيلة أو يمنعه الخوف حتى من التفكير بها –خصوصا طلبة العلوم الانسانية والاجتماعية عامة– الذين أخذوا صورة ذهنية محدودة حول مجالات تخصصهم، وفرص العمل والابتكار والاستثمار.

إن اقتصاد اليوم وما أفرزته الثورة المعلوماتية والتطورات المستجدة في كل الأصعدة تقتضي علينا كأفراد ومؤسسات تطوير التفكير ومسايرة الأوضاع والبحث عن حلول لمجابهة البطالة، واستغلال الكفاءات والأفكار في مشاريع استثمارية تدعمها الدولة عبر مختلف مؤسساتها المالية، أو يؤسسها الفرد بناء على موارده المالية المستقلة.

نسعى من خلال هذا المقياس إلى ربط الطالب بالحياة المهنية، وتشجيعه على المخاطرة وتحويل أفكاره إلى مشاريع ملموسة وتحضيره لمرحلة الادماج والاستعداد لريادة المشاريع الاستثمارية، والتعرف على أهم الخطوات اللازمة لإعداد مشروع استثماري، وأهم النماذج الوطنية المتبعة في مجال الاستثمار وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدة الشباب على تجسيد طموحاتهم ميدانيا وخلق فرص عمل والتقليل من حدة البطالة وخصوصا لدى خريجي الجامعات.

المحاضرة الاولى :مدخل الى المقاولاتية

مفهوم المقاولاتية(الريادةEntrepreneurship) :تم تداول مصطلح الريادة في الفكر الاقتصادي في مؤلفات ريتشارد كانتيلون Richard Cantillon(1680-1734) و هو اقتصادي فرنسي من اصول ايرلندية ركز كثيرا على اهمية البعد الاقتصادي للريادي و ميز بين ملاك الاراضي الرياديين و العمال داخل النظام الاقتصادي .

ومن مساهماته تركيزه على اهمية الدور المنوط بالريادي في التنمية المجتمعية حيث عبر عن ذلك بكون الريادي يمتلك شخصية تتوفر على استعدادات لتاسيس مشروع جديد أو مؤسسة تتميز هذه الشخصية بروح المسؤولية عن النتائج المحتملة وغير المؤكدة .

ومن التعاريف الاولى للمقاولاتية او الريادة التعريف الذي قدمه جان بابتيست ساي J-B-Say1800و هو عالم اقتصاد فرنسي معروف بقانونه المسمى قانون المنافد في السوق حيث عرف الريادة بأنها تلك العملية التي تنقل انتاجية و ربحية الموارد من مستوى منخفض الى مستوى مرتفع .

و يعرفها الاقتصادي الشهير جوزيف شومبيتر J-Schumpeterبانها عملية ابتكار و تطوير طرق و اساليب جديدة لاستغلال الفرص التجارية .

ومن المنظور الواقعي في تعريفات حديثة للمقاولاتية ما ذهب اليه منظر الادارة الامريكي بيتر دراكر Peter Druker1985حيث عرف المقاولاتية بانها فعل الابداع المتضمن النظر للتغيير على انه فرصة لاعطاء الموارد المتاحة في الفترة الحالية القدرة على خلق قيمة جديدة .

في نفس السياق يضيف دراكر بان هناك فرق بين الريادي و صاحب المشروع الصغير حيث ان الاثنان يبدأن مشروعا و لكن الريادي يسعى الى ايجاد قيمة مضافة يحصل

عليها عملائه من تصميم منتج موحد بآلية ثابتة ومن خلال تدريب و أدوات عمل أما صاحب المشروع فإنه ينشأ مشروعا نمطيا .

في نفس المنحى يذهب الاستاذ في جامعة هارفرد الامريكية هاوارد ستيفنسن Haward Stivenson 1990في تعريفه للمقاولاتية بانها اكتشاف الافراد او المنظمات لفرص الاعمال المتاحة واستغلالها.

ومن التعاريف الحديثة للمقاولاتية تعريف فايلون FILLON 1997الذي يرى أنها ذلك الحقل او المجال الذي يعنى بدراسة واقع المقاول و تطبيقاته و خصائصه و الاثار الاقتصادية و الاجتماعية لسلوكياته و كذلك دراسة اسليب ودعم و حماية النشاط المقاولاتي.

و من المفاهيم الجامعة للريادة و الريادي تعريف روبرت برايس Robert 2004 Priceالذي يعرف الريادي (المقاول) بأنه الشخص الذي يبدأ بلا شيء تقريبا (من الصفر أو العدم) يؤسس و ينظم كيان عمل جديد ،يديره ،يتحمل المخاطر ،يهدف الى تحقيق الربح و النمو من خلال تبني نظم الادارة الاستراتيجية لتحقيق الاهداف .

اذن مفهوم المقاولاتية يتأسس أو ينبني على ثنائية الفرد و خلق القيمة إما عن طريق الابداع أو عن طريق استغلال الفرص المتاحة استباقيا .

هدا يحيلنا الى المحامل الرئيسية او الابعاد الاساسية للريادة (المقاولاتية)و هي :

1-الابداع:من خلال هذه العملية الريادي يبحث عن الفرص الجدية او الطريقة التي من خلالها ينتج افكار للحصول على نتيجة مربحة لان الابداع يستند على النجاح في سوق الافكار و ليس على حداثة الفكرة .

2-المخاطرة :و تشير الى هامش المسؤولية التي يتحملها الريادي نتيجة لابداعه وولوجه المجال المقاولاتي فالفرصة هنا تتحمل النجاح او الفشل والمسؤولية يتحمل تكلفتها الريادي بالدرجة الاولى .

3-الاستباقية او المبادرة :و المقصود بها القيام بعمل ما او اتخاذ قرار ما بشكل مغاير من خلال المبادأة و امتلاك قدرة فائقة على التكيف .

امتداد للتعاريف السابقة للريادة (المقاولاتية) نستنتج ان المقاولاتية كسيرورة تركز على استغلال الموارد بطريقة ابداعية و خلاقة اضافة الى كونها تتضمن العديد من العمليات اهما:

***تتضمن المقاولاتية انشاء المؤسسة.**

***تقتضي الابداع و الابتكار**

***تتطلب الجمع بين الموارد**

***تحديد واستغلال الفرص المتاحة في المنظومة الاقتصادية و تتطلب هامشا كبيرا من المسؤولية في تحمل المخاطر**

***الاشتغال و العمل في بيئة تتسم بعدم اليقين.**

عرف الفكر و النشاط المقاولاتي مسيرة كبيرة تاريخيا وصولا الى الاشكال الحديثة للمقاولاتية حيث ان الاهتمام بالفكر و النشاط المقاولتيين قد بدأ مع الرأسمالية التجارية في القرن السابع عشر و زاد الاهتمام بدوره في مرحلة الرأسمالية الصناعية وتأكد دوره في العصر الحالي الذي يعتبر عصر الريادة و ادارة الاعمال .

أولا:المقاول التاجر :

سيطرت الرأسمالية التجارية على الواقع الاقتصادي للقرن السابع عشر و ظهرت المدرسة المركنتيلية أو التجارية واهم ما ميز هده المرحلة من تاريخ الاقتصاد هو الحروب التي عادة ما كانت لاسباب تجارية محضة خاصة على ضفتي البحر الابيض المتوسط و المحيط الاطلسي ومن الناحية الاجتماعية بدأت النزعة الفردية في الظهور كمذهب و منهج في الحياة حيث نقف على الاشارة الى مفهوم المقاول في مطلع دراسات الاقتصاد السياسي التي تعرف المقاول على أنه الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية لانجاز أعمال أو القيام بمهمة مهما كان نوعها مدنية أو عسكرية .

يمكن الاشارة هنا الى مساهمة دي فوي في مؤلفه الشهير روبنسون كريزوي 1697حيث ميز فيه بين نوعين من المقاولين :المقاول الامين المنشئ المنجز و المقاول غير الامين المحتال المخادع .

المقاول المنشئ بالنسبة له هو المبتكر يتميز بالنزعة الفردية و التحررية .

ثانيا :المقاولاتية في الفكر الاقتصادي الفرنسي :تناولها بالدراسة ريتشارد كونتيون (1680-1734)حسب هدا المفكر الاقتصادي كل من يعمل على انتاج او شراء سلع بسعر معين و اعادة بيعها للحصول على سعر غير مؤكد ومن ثم الحصول على دخل غير ثابت يمكن عده مقاول .

-فرنسوا كيسني(1694-1774) رائد المدرسة الطبيعية في الاقتصاد سلط الضوء على اهمية رأس المال الذي مصدره ملاك الاراضي في تحقيق النمو الاقتصادي و صور المقاول الممثل للطبقة المنتجة كمالك مستقل للعمل الحر.

-جون بابتيست ساي (1767-1832) اكد على اهمية المقاول في تعزيز النمو الاقتصادي و صنف المقاولين الى ثلاثة انواع:المقاوليين في الصناعة الزراعية الذين يعملون لحسابهم الخاص.

المقاولين في الصناعة المعملية،المقاوليين التجاريين .

ثالثا:المقاولاتية في الاقتصاد السياسي الانجليزي :تم الاشارة الى مسألة المقاولة في الاقتصاد السياسي الانجليزي عند رواده امثال دافيد ريكاردو (1772-1823) و جون ستيوارت ميل (1806-1873)و روبرت مالتوس (1766-1834) حيث اعتبر هؤلاء المقاول راسمالي بالدرجة الاولى ويمكن اعتباره عميل اقتصادي يضع راس ماله على المحك واستخدموا مصطلحات مرادفة للمقاول كالمشاريعي projector- المتعهدundertaker-المغامر adventurer،بالموازاة الفريد مارشال (1748-1832)وصف المقاول بانه المنسق coordinator-المراقب .superintendent

-رابعا المقاول الصناعي (1870-1940):عرفت هده المرحلة في تاريخ الفكر الاقتصادي كما يشير الى ذلك جون كينيث جلبريث بالرأسمالية الصناعية ومن الاسهامات فيها في الفكر المقاولاتي مساهمة فرانك ايتش نايت (1885-1972) الذي اعتبر المقاول اهم شخصية النظام الاقتصادي الذي يشتغل و يتحمل المخاطر و يمارس نشاطه في بيئة تتسم بعدم اليقين و كفاء المقاول حسبه تبرز في قدرة المقاول عل التعامل مع حالة عدم اليقين .

اسهم كذلك عالم الاقتصاد النمساوي جوزيف شومبيتر (1883-1950)حيث ركز عل ظاهرتين ميزتا المقاولاتية في مطلع القرن الماضي ودعا لضرورة التوحيد بينهما الا وهما دورة الاعمال و تغيرات التكنولوجيا .كما يصف شومبيتر المقاول بالبطل الاقتصادي فيعتبره السبب المنتج لتغير تلقائي و متقطع في تيارات التدفق و اضطراب في التوازن يغير و يزيل ال الابد حالة التوازن الموجودة سلفا.

نشير هنا كذلك الى اسهامات المدرسة النمساوية او ما يعرف بحلقة فيينا في تاكيدها على ان فكرة التغيرات و الاحداث الاقتصادية تنبع من قيم الافراد المعنيين بها و اختياراتهم و ظروفهم و هي اساس الظواهر الاقتصادية كالعرض ،الطلب ،السوق ،الانتاج ،الاستهلاك .....الخ.

*من ابرز ممثلي مدرسة فيينا فريديريك فون هايك (1851-1926): تبنى منهج المدرسة في تحليل التكلفة التي تنبع من القيم و التفضيلات الذاتية لمتخذي القرار و الدور الرئيسي للمقاولين في اتخاذ مثل هذه الاحكام .

***فريديريك فون هايك (1899-1922):شجع فكرة الاقتراض الرخيص الذي يحفز المقاولين على الاستثمار المكثف للمساهمة في الرفع من القدرات الانتاجية مما يشجع على الرفع من معدلات الاستهلاك.**

***اسرائيل كيرزنر (1930) ركز على الدور الحاسم للمقاولاتية وذلك من خلال تاكيده على فرضية المدرسة النمساوية مرتبطة بالفعل المقاولاتي و هي حتمية الغموض بشأن المستقبل و حالة عدم اليقين التي تجعل كل الافعال مضاربة ليصبح بموجبها كل شخص مقاول بصورة ما يسعى لاستخدام مهاراته و امكانياته في استغلال الفرص و تحقيقي مكاسب مستقبلية .**

بالاضافة الى المساهمات السابقة في تحليل تطور النشاط المقاولاتي هناك اسهامات أخرى في هدا الاتجاه تضاف الى مساهمات المنظرين الاقتصاديين و علم الاقتصاد هي مساهمات العلوم الاجتماعية و الفكر الاجتماعي ومن المنظرين الاجتماعيين في الفكر المقاولاتي .

***ماكس فيبر (1864-1920):اهتم بالرأسمالية و الاقتصاد في مؤلفة الأخلاق البروتستانية وروح الرأسمالية و الاقتصاد و المجتمع و كذلك دراسته للإدارة العامة في مؤسسات الدولة عندما أبرز الدور المحوري للقيادة وعلاقتها بالكاريزما في مسألة التغير الاجتماعي و الكاريزما متغير أساسي في صفات المقاول كما نقف على مساهماته في الاشارة الى المقاولاتية في تناوله لمسألة البيروقراطية و العقلانية**

ونفي منحى مساهمة السوسيولوجيين نقف على مساهمة علماء النفس في تناول النشاط المقاولاتي في مؤلفات مثل مجتمع الانجاز لدافيد ماكليلاند(1960) حيث أكد على فكرة الحاجة الى الانجاز The need for achievement التي تميز الافراد في بعض المجتمعات و تجعل منها مجالا للابتكار و الابداع و الديناميكية .

نشير كذلك إلى مساهمة ايفريت هاجن في نظريته حول التغير الاجتماعي1962 و التي اوضح فيها أهمية الابتكار innovation و التكنولوجيا وظهورهما في كل من بريطانيا و اليابان ،وكما ركز ماكليلاند على على الفرد في الحاجة الى الانجاز ركز هاجن على الجماعات الاجتماعية و لماذا ينحذر المقاولون من جماعات اجتماعية معينة دون غيرها .

لم يقتصر موضوع المقاولاتية من حيث الاهتمام على ما تم الاشارة اليه سابقا من حقول معرفية بل تعدى ذلك الى اهتمام علماء الانثربولوجيا ،ومن مساهمات الانثربولوجيون أعمال فريديريك بارث

(1963،1967)و أعمال كليفورد غيريتز (1963) التي ركزت على التغير الاجتماعي و التفاعل بين المقاولاتية المحلية و نوعية الافراد في المجتمع .

خامسا:المقاولة في عصر ادارة الاعمال(le management): تعد مرحلة الستينيات و السبعينيات من القرن المنصرم بمثابة فترة تحول في جميع مجالات الحياة الانسانية في اوروبا و الولايات المتحدة الامريكية ،فبالاضافة الى الثورة الثقافية في فرنسا في ماي 1968ظهرت تغيرات هيكلية مست الساسة و الاقتصاد على السواء في هدا الاتجاه اثيرت العديد من التساؤلات حول كفاءة الشركات الكبيرة الحجم مما عزز التوجه نحو المنشآت الصغيرة و زيادة الاهتمام بالمقاولاتية عمليا و تعليميا في المناهج الدراسية في معاهد و كليات ادارة الاعمال .

لتصبح المقاولاتية مجالا خصبا للدراسة و البحث من قبل الاكاديميين من جهة و ازداد الاهتمام بالنشاط المقاولاتي من قبل الاقتصاديين و الاشخاص خاصة في ظل النجاحات التي رحققتها الاعمال الريادية في مختلف القطاعات الاقتصادية .

و نشير هنا الى العمل الذي قدمه دافيد برايشDavid Brichبخصوص عملية خلق فرص العمل The job generation process و الذي تم نشره في 1979 حيث اكد فيه ان اغلب الوظائف التي استحدثت في الو م أ خلال تلك الفترة كان مصدرها المؤسسات الجديدة و الصغيرة الحجم .

المحاضرة الثالثة: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية في المجتمع

عرفت السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بالمقاولة، حيث بينت دراسات عديدة مساهمة هذه الأخيرة في ارتفاع معدلات النمو الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وذلك بتأثيره المباشر والايجابي على الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص شغل جديدة ودائمة.

فيعتبر العديد من الباحثين أن مساهمة المقاولة أو النشاط الريادي في التنمية الاقتصادية يتبين من خلال ظهور وحدات اقتصادية (مؤسسات) تتميز بالاستدامة والنمو والابتكار، فانتشار هذه المؤسسات يساهم بشكل كبير حسب Dunkelberg & Cooper (1982) في تحقيق التنمية والرفاه العام للمجتمع وذلك من خلال إنتاج وتوزيع منتجات جديدة ومنافسة في السوق مما يزيد من ديناميكيته وتحريك العجلة الاقتصادية. كما أنّ قدرة المؤسسات على الاستدامة والنمو يساهم بشكل كبير في خلق مناصب شغل جديدة مما يكون لديه انعكاسات مباشرة وإيجابية على الجانب الاجتماعي والاقتصادي للأفراد في المجتمع. وعليه، فإنّ معرفة تطلعات النمو لدى رواد الأعمال ومعرفة توجهاتهم نحو تنمية مؤسساتهم في المستقبل يعتبر عنصر جوهري على الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: الدور الاقتصادي للمقاولاتية

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني،بحيث أنه على المستوى العالمي نجد أن هذا النوع من المؤسسات عرف دعما ومساندة كبيرة حيث أنها تمثل 90% تقريبا من المؤسسات في العالم وتشتغل مابين % 50 إلى % 60 من القوى العاملة في العالم.

يمكن للمقاولة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد وهي قادرة على تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد في إعداد الكوادر الفنية، كما يمكنها من تنمية الصادرات ومنه الحصول على العملة الأجنبية وبالتالي تحسين موازين مدفوعات الدول النامية .بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لتقدم المجتمعات ولاسيما النامية منها.

المطلب الأول: على المستوى المحلي

-رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي: تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، نظرا إلى ارتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة

الإنتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، إلا أن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لأنه يتجاهل أمرا مهما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس المال، ومع التسليم بان الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من أس المال، يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع.[1]

ومن ناحية أخرى، فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى انه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

-تنويع الهيكل الصناعي: تؤدي أعمال المقاولة دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.

-تدعيم التنمية الإقليمية: تتميز المقاولات بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كما انها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تكوينا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية، لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي.[2]

<u>المطلب الثاني:</u> على المستوى العام

-معالجة بعض الإختلالات الاقتصادية: تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعمل المقاولة على علاج ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة .بالإضافة إلى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع محليا بدلا من استيرادها، وتصدير السلع الصناعية، ونظرا لاعتمادها على كثافة العمل لذلك تستغني عن استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهظة.

---

[1]-إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي- الإدارة المالية -دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر،عمان الأردن،2006

[2]-مراح حياة ، المقاول الجزائري الجديد بين المعاناة و الإبداع، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاجتماعية، تخصص تنظيم و عمل، جامعة الجزائر، 2003 ، ص36

-تنمية الصادرات: إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعا وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تستلزم شبكات تجارية معقدة وكبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير.

-جذب المدخرات: إن المقاولة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، وبكونهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث إن المعروف أن حاجة المقاولة لرأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مقاولة، بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضة للإنفاق الترفي أو حتى إيداعها في البنوك، وهكذا فإن انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.[3]

المبحث الثاني: الدور الاجتماعي للمقاولاتية

رغم أن المقاولة هي مشروع إقتصادي هدفه تحقيق ربح وتحسين الدخل الشخصي للمقاول ولها دور اقتصادي مهم في أي دولة، إلا أن لها دور اجتماعي كبير أيضا، إذ المقاولة مؤسسة اقتصادية، اجتماعية ومالية مستقلة بذاتها، تعتمد أساسا على المبادرة الحرة، البحت على الربح السريع، المنافسة الشريفة وخصوصا على رأس المال الذي يعتبر محركها الأساسي. لقد ظهرت المقاولة منذ عهود مضت' ولم تثبت وجودها وتسطع في سماء العلا إلا مع التطور الحثيث والمتواصل للنظام الرأسمالي الذي أبان عن أهمية هذه المؤسسة على الصعيد الاقتصادي والجانب الاجتماعي ولا ننسى التطور التكنولوجي. فأصبحت بذلك المقاولات قطب الرحى والعمود الفقري لكل مجتمع يريد أن يسمو إلى مراتب الشرف، ويقتفي أثر الدول التي تصدرت الركب الحضاري.

المطلب الأول: من الناحية المعيشية

-التقدم التكنولوجي: لقد أسهمت دول كثيرة في الانفجار التكنولوجي الذي يعرفه العالم المعاصر، وكانت اللبنة الأساسية في ذلك التطور المقاولة التي بفضل مسيرها، والتكوين المستمر لعمالها، وانفجار روح المبادرة مع الطموح المتواصل للكفاءات أعطى أكله في دول الزعامة التكنولوجية، وبالتالي فبالمقاولة تولدت الاختراعات والابتكارات، ولا ننسى الدافع الأساسي لكل ذلك ألا وهو الربح الذي يساهم بدوره في توسيع دائرة المعرفة التكنولوجية والحث على الاستثمار وبالتالي توسيع رقعة الخلق والإبداع، هذا ولا ننسى دور فعاليات المجتمع المدني والدولة في التشجيع والمساندة

[3] محمود أمين زويل، دراسة الجدوى وإدارة المشروعات الصغيرة، الإسكندرية، 2001، ص3

المستمرة.فأصبحنا الآن نلاحظ التزايد المستمر على مراكز التأهيل المهني والتكوين التقني بفضل تحرك عجلة تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة وهذا يفجر لا محالة الطاقات الخلاقة وبالتالي يساهم في التطور التكنولوجي.[4]

-زيادة التشغيل: إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في استخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة حل، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال .لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه.

المطلب الثاني: من الناحية المادية

-عدالة توزيع الدخول: إن وجود مقاولات بالعدد الكبير، ومتقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخول، بحيث أنها تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة و الذي يسمح لعدد كبير من الأفراد بإنشاء تلك المقاولات، وبالتالي سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي.

-مكافحة الفقر والترقية الإجتماعية: منذ منتصف الثمانينات، ظهرت أهمية المقاولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي) تطور المفهوم الاقتصادي للقطاع الموازي(، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية وخاصة تجربة" بنك الفقراء "في بنغلاديش.فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر، وعوضا عن ذلك تحسين الرفاهية ومستوى المعيشة في الأجل الطويل في بناء الأصول، سواء المادية) سكن، أرض، تجهيزات(، المالية)الحسابات البنكية مثلا (الاجتماعية) الشبكات والعلاقات الاجتماعية والبشرية.[5]

---

[4] جمال الدين محمد المرسي، مصطفى محمود أبو بكر، طارق رشدي ، التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية :منهج تطبيقي، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر،2002 ، ص 42.

[5] جمال الدين محمد المرسي، مرجع سابق،ص 42.

المحاضرة الرابعة: طرق البحث وتأكيد فكرة إنشاء مقاولة جديدة

إن عملية إنشاء مقاولة ليست بالأمر السهل والهين كما يراها البعض، فهي تتطلب الكثير من التفكير والوقت والجهد إضافة إلى الموارد اللازمة، لكن وقبل ذلك فنجاح أي مشروع استثماري يرتبط أولا باختيار الفكرة المناسبة التي تتناسب مع كفاءات وقدرات المقاول وإمكانياته المادية والمعرفية، ثم عملية تحليل واختبار الفكرة الإستثمارية بعد القيام بالدراسة الإستراتيجية، وأخيرا تخطيط إنجاز المشروع من خلال خطة الأعمال.

المبحث الأول: الفكرة كأول خطوة

تعتبر الفكرة الإستثمارية أساس نجاح المشروع، فنجاح أي مشروع استثماري يقوم على اختيار الفكرة الجيدة، وتعتبر فكرة مشروع المؤسسة اللبنة الأولى لبنائها، إذ تعبر عن موضوع النشاط أو السبب الذي ستنشأ المؤسسة لأجله، ومتى كانت الفكرة ناجحة وقابلة للتطبيق ميدانيا، كلما زاد ذلك من احتمال نجاح المشروع والعكس صحيح، فمهما امتلك المنشئ من إمكانيات مالية وتجارية ومادية فإن ذلك لن يكون له تأثير إذا ما كانت الفكرة غير قابلة للتطبيق أو مستهلكة.

المطلب الأول: مصادر الأفكار الإستثمارية

في الغالب تكون الفكرة من أحد المصادر التالية:

-الخبرة الذاتية: إن الخبرة المستمدة من العمل السابق قد تكون أحد أهم مصادر الأفكار للفرد المقاول، حيث أن التعامل مع الأسواق، الزبائن، الموردين، المنافسين...، يؤدي إلى ابتكار أفكار استثمارية جديدة، تأتي من خلال تغيير نوع المنتج إلى الأحسن، أو إستغلال منتوج جديد، أو تطوير خدمة مكملة للنشاط الأصلي للمؤسسة، هذه الأخيرة يجب عليها أن تستغل أفكار عمالها
للمحافظة عليهم والإستفادة من خبراتهم.[1]

-الزبائن كمصدر للأفكار الجديدة: هذا النوع من الأفكار يكون غالبا في القطاع الصناعي، حيث أن المنطق الإقتصادي يفرض وجود تغذية عكسية تتمثل في ردة الفعل والاقتراحات التي يقدمها الزبائن حيال منتوج معين، فالزبون هو المستعمل للمنتج وهو الذي يعرف نقائص وإيجابيات هذا المنتج، ويمكن أن يكون لديه تصور أحسن في تقديم أو تعديل هذا المنتج، فاستعانة المقاول بزبائن منتوج معين أو تحول الزبون إلى مقاول يمكن أن يكون مصدر للأفكار الجديدة.

-الميول والرغبات: الكثير من المقاولين يقومون باختيار النشاطات وإنشاء المؤسسات في قطاعات تشكل ميولهم السابق، مثلا الميل للإعلام الآلي يمكن أن يؤدي بصاحبة إلى فتح محل لتجميع أجهزة الحاسوب،

---

[1] -عبد القادر محمد عبد القادر مبارك، العمل الحر :ثقافة مجتمع أو متطلبات مرحلة ؟، ورقة مقدمة إلى :الملتقى الثاني للمنشأة الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية المنشآت الصغيرة، 28-29 نوفمبر 2004، المملكة العربية السعودية،

الميل لتربية الحيوانات يمكن أن يؤدي بصاحبه إلى إنشاء مزرعة لتربية الأبقار الحلوب،...إلخ، وفي الغالب يكون الميل والحاجة للإنجاز دافع قوي مقاولة.

-الأفكار الطارئة: الحياة تضعنا كل يوم في حالات ومواقع معينة، يمكن من خلالها رؤية الأشياء بشكل مختلف، فالساعي إلى إنشاء مؤسسة يجب أن يتأهب نفسيا وعقليا لاقتناص الفرص من خلال الإنتقاد والتصور والملاحظة، والحكم على الوضعيات التجارية ومراقبة النقائص والأخطاء الموجود في بعض المشاريع، هذه النظرة الإنتقادية للأشياء تعتبر مصدر جيد للأفكار الإستثمارية.

-الأفكار المأخوذة من السفريات الخارجية: الأشخاص الذين يسافرون للخارج يندهشون أحيانا حيال سلعة أو خدمة معينة غير متاحة في بلدهم أو منطقتهم الأصلية، وهذا يعتبر مصدر جاهز للأفكار الإستثمارية، بشرط أن تكون هذه الأفكار متوافقة مع طبيعة المنطقة التي ينتمي إليها المقاول[2].

-الإبداعات البحثية: أي إنشاء مشروع جديد بفكرة جديدة، لكن هذا النوع من الأفكار يجب تجربته بشكل مكثف والتفكير جيدا في قبل التطبيق بحيث يتطلب هذا النوع من الأفكار إمكانيات كبيرة، إضافة إلى أنه لا يقبل الأخطاء.

-البحث عن الأفكار: المقبلين على إنشاء مقاولة، لا يمتلكون دوما أفكار جاهزة، وبالتالي لا يمكن العودة إلى المكاتب الإستشارية المتخصصة في هذا المجال أو الإعتماد على بعض المصادر الأخرى منها:

* **ترميم مؤسسة جديدة:** إعادة شراء مؤسسة موجودة، هو توجه مهم يعطي للمقاول أفكار ناتجة من النشاطات السابقة لهذه المؤسسة؛

* **التراخيص:** يمكن للمقاول أيضا إنشاء مؤسسة صغيرة بالحصول على رخصة إنتاج منتج معين، وذلك بالرجوع إلى الانترنيت والمجلات المتخصصة؛

* **البراءات والإجازات:** بعض المبدعين والمخترعين لا يقومون بالإستثمار التجاري لإبداعاتهم مثل مخابر البحث الجامعية، وبالتالي يمكن الإستفادة من هذه الأبحاث في الحصول على أفكار جديدة للمشاريع الإستثمارية.

كما نشير في النهاية أن الحصول على الأفكار من هذا النوع لا يكون إلا بالإطلاع الواسع والمتواصل للدوريات والمجلات المتخصصة والانترنيت، كما يجب للباحث عن الفكرة الإستثمارية تخصيص جزء من ميزانيته لهذا الغرض، وزيارة المعارض الإقتصادية وغرف التجارة والسفر إلى أماكن وجود هذه الأفكار للإستفادة من الخبرات السابقة.[3]

---

[2] -عبد القادر محمد عبد القادر مبارك، العمل الحر :ثقافة مجتمع أو متطلبات مرحلة ؟، ورقة مقدمة إلى :الملتقى الثاني للمنشأة الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية المنشآت الصغيرة، 28-29 نوفمبر 2004، المملكة العربية السعودية،

[3] -عبد القادر محمد عبد القادر مبارك، العمل الحر :ثقافة مجتمع أو متطلبات مرحلة ؟، ورقة مقدمة إلى :الملتقى الثاني للمنشأة الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية المنشآت الصغيرة، 28-29 نوفمبر 2004، المملكة العربية السعودية،

المطلب الثاني: الفكرة الاستثمارية والفرصة الاستثمارية

-شروط الفكرة الاستثمارية: إن الحصول على فكرة إنشاء المؤسسة ما هي إلا البداية، ونجاح هذه الفكرة يعتمد على عوامل عدة، فالفكرة الإستثمارية قد تكون في جوهرها جيدة ومبتكرة ولكنها غير قابلة للتنفيذ، وحتى تكون الفكرة الإستثمارية قابلة للتنفيذ لابد أن تتطابق هذه الفكرة مع الواقع والحقيقة السوسيواقتصادية، وهو ما يطلق في عليه بالفرصة الإستثمارية، فالفرصة الإستثمارية هي الفكرة الإيجابية التي يمكن تنفيذها وتحقيق عائد مناسب للمستثمر بشكل آخر، يمكن القول أن الفكرة الإستثمارية لابد لها من موارد مادية وبشرية لاستغلالها، كما أنها يجب أن تكون مناسبة للحالة الموقفية للمنطقة أو البلد التي يتم فيها تنفيذ الفكرة بجميع أبعادها (الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية،...إلخ)، فعلى المقاول أو الفريق المقاولاتي قبل تنفيذ الفكرة أن يستفيد من عمليات التحليل الإستراتيجي المتعلقة بتحليل البيئة الداخلية بما فيها من نقاط قوة ونقاط ضعف، وتحليل البيئة الخارجية بما فيها من فرص وتهديدات لمعرفة مدى إمكانية الفكرة للتطبيق، فالفكرة الإستثمارية لابد أن تواجه أولا بمجموعة من العوامل الموقفية والخيارات السوسيواقتصادية والزمنية، وكذلك الموسمية، وفي حال توفر كل هذه الموارد والكفاءات (la mode) والمتمثلة أساسا في العادات والتقاليد، التكنولوجيا، العصرنة اللازمة لهذه الفكرة وبالتالي يمكن القول بأنها تشكل فرصة استثمارية[4].

-الدراسة الإستراتيجية للفكرة الإستثمارية: يلعب التفكير والتحليل الإستراتيجي دورا مهما في إنشاء المؤسسات وهو عنصر أساسي في شخصية المقاول، إنطلاقا من الرؤية الإستراتيجية التي تعبر عن صورة المؤسسة في المستقبل، مرورا بتحليل عناصر البيئة الخارجية بما فيها من فرص وتهديدات، وتحليل عناصر البيئة الداخلية بما فيه من نقاط قوة ونقاط الضعف، وانتهاء بالتحليل الإستراتيجي لنشاط المؤسسة.

* **تحليل البيئة الداخلية:** المقصود بتحليل البيئة الداخلية أو التحليل الداخلي هو إجراء تقييم دقيق للخصائص والمميزات المتعلقة بالمشروع الإستثماري والتي تكون ضمن سلطة صاحب المشروع أو من الممكن له الحصول عليها، عند التأسيس تشمل هذه الخصائص على شخصية صاحب المشروع، أما إذا كان المشروع قائم فهي تشمل خصائص المشروع، وإمكانياته المختلفة، هدف التحليل الداخلي هو قيام صاحب مشروع الجديد بتحديد نقاط قوته، ونقاط ضعفه، ليستخدمها في نوع المشروع الملائم لإمكانياته المادية والشخصية، ولتحديد خصائصه المهمة.

في حالة المشروع الجديد، على صاحب المشروع أن يراجع نفسه وذلك بإجراء جرد دقيق لكل إمكانياته بما فيها مهارات وقدرات مالية وفنية وإدارية وشخصية، بالإضافة إلى ميولا ته الذاتية،...إلخ،

---

[4] محمود أمين زويل، دراسة الجدوى وإدارة المشروعات الصغيرة، الإسكندرية، 2001 ،ص 33

وهذا ما يقوم به عادة أصحاب المشاريع الجديدة، لكن ذلك يتم بطريقة غير نظامية، فعلى سبيل المثال، عندما يقرر أحد الأفراد له دراية ومعرفة بمجال المعلوماتية إقامة مكتب أو مقهى صغير للإنترنيت في منطقة معينة، فهو يقوم بذلك لاعتقاده بأنه يملك معرفة فنية في هذا المجال (وهذه تعتبر نقطة قوة)، وإذا كانت الإمكانيات المالية لهذا الفرد لا تسمح له بالقيام بهذا المشروع (فهذه تعتبر نقطة ضعف).

إن تحليل البيئة الداخلية هو إجراء هذا التحليل بطريقة نظامية، حيث أن هذا التحليل يرتكز على قيام صاحب المشروع بمراجعة كل قدراته وكفاءاته ومهاراته الإدارية والشخصية للقيام بإنشاء وتسيير مقاولة، وبالتالي عليه أن يحدد نقاط قوته ونقاط ضعفه، وما يحب وما يكره، حتى يستطيع[5]

أن يحدد بدقة المشروع الذي يمكن أن ينجح فيه وكذلك المساعدة التي يحتاجها في تنفيذ فكرته هذا بالنسبة للمشاريع الجديدة، أما النسبة للمشاريع القائمة فلابد أن يشمل التحليل الداخلي جرد وتحليل لكل إمكانيات المؤسسة إي إلقاء نظرة تفصيلية داخل التنظيم لتحديد مستويات الأداء، مجالات القوة، مجالات الضعف بالإضافة إلى القيود، ويبنى هذا التحليل على معلومات مفصلة حول كل الوظائف في المنظمة، بما فيها عمليات التسويق والوضع المالي والعاملين والتكاليف، والنمط الإداري عموما...إلخ.

عند إجراء التحليل الداخلي يجب إجراء تلخيص نتائج هذا التحليل بشكل منظم، والشائع هو القيام بتحديد وتعريف نقاط قوة وقوتها بعلامة + حيث أنه كلما كانت نقطة القوة كبيرة تعطى عدد اكبر من علامات + أي أن نقطة القوة الكبيرة جدا تعطى لها علامة +++ ، في حين القوة المحدودة تعطى لها علامة + ، أما بالنسبة لنقاط الضعف كذلك تعطى لها علامة – ويتم تأشير قوتها بعدد العلامات كما أشرنا سابقا.

[5] محمود أمين زويل، مرجع سابق 2001 ،ص 34

المحاضرة الخامسة: أهم هيئات المرافقة المقاولاتية في الجزائر

في سياق تحديات النظام الإقتصادي العالمي الجديد وما تبعته من تحولات على أكثر من صعيد، أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرا مساهما للتنمية بأبعادها الثلاثة الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية، باعتبارها تمثل قطاعا منتجا للثروة وفضاء حيويا لخلق فرص العمل، وبالتالي فهي وسيلة إقتصادبة وغاية إجتماعية يتحمل مسؤوليتها كل أطراف المجتمع من حكومة وشعب، لهذا قامت العديد من الدول بوضع سياسات وهيئات مرافقة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة على التطور.

إنطلاقا من هذا السياق، كان من الضروري أن تقوم الجزائر بوضع خطة عمل توجيهية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى المتوسط والبعيد، تكون كفيلة بإحداث الدفعة المطلوبة لتحريك عجلة الإستثمار، ولن تكون لهذه الخطة الأثر الكبير إلا إذا كانت مقرونة ومدعمة بآليات وهيئات فعالة قابلة للتنفيذ ومكيفة مع التحولات الإقتصادية الجديدة الغاية منها تجاوز مختلف العراقيل والمشاكل التي تحول دون تنمية هذا القطاع الحيوي.

المبحث الأول: عموميات حول المرافقة المقاولاتية

تعتبر هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المفاهيم الجديدة في علوم التسيير، فلقد أوضحت التجارب العالمية مدى قدرة هيئات دعم المقاولاتية على تشجيع التنمية الإقتصادية من خلال مساهمتها دعم حركة إنشاء المؤسسات الإقتصادية في مختلف القطاعات حسب متطلبات التنمية المحلية لكل منطقة.

المطلب الأول: الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة المقاولاتية

ارتكزت عمليات دعم ومرافقة المقاولات على ثلاثة محاور أساسية:

-الدعم المالي: لمعالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع.

-تطوير شبكات النصح والتكوين: في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة...وغيرها.

-الدعم اللوجيستيكي: توفير مقر لنشاط المقاولة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة، بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح البسيطة وتقوم بهذه العمليات من خلال الإنفتاح على جميع شبكات الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيئات.

وعموما أظهرت الدراسات العلمية مجموعة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة، قبل وخلال وبعد إنشاء المؤسسة.

-***الإستقبال:*** عند قدوم أي مقاول إلى هيئة المرافقة لأول مرة تقام معه جلسات أولى تسمى بالإستقبال ويختلف شكل الإستقبال من هيئة لأخرى، حيث أن بعضها يكتفي بأول لقاء لتقديم بعض المعلومات وتوجيه المقاول(حامل المشروع)، أما الأخرى فهي تقوم منذ اللقاء الأول تحليل وتقييم إمكانيات المشروع (شكل المشروع، المنتج، السوق...). [1]

وبالتالي خدمة الإستقبال تقوم في الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة، كما تسعى إلى معرفة حالة تقدم المشروع، احتياجات المشروع، التوفيق بين حاجيات هيئة الدعم ومتطلبات حامل المشروع.

وتختلف مدة وشكل الإستقبال من هيئة لأخرى، حيث يمكن أن تكون عبارة عن مقابلات و/أو مكالمات هاتفية دورية، أو عبارة عن مواعيد مستمرة، كما يمكن أن يكون استقبال حاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي، بالإضافة إلى ذلك فمدة الإستقبال متغيرة أيضا من موعد واحد إلى عدة مواعيد ومن بضع دقائق إلى عدة ساعات حسب أهمية ونوع المشروع.[2]

فعملية الإستقبال هي أول اتصال بين حامل المشروع وهيئة المرافقة، والتي يطغى عليها الطابع الإعلامي، حيث يتم فيه أخذ فكرة حول هدف المشروع وأهميته وكذلك وضعية صاحب المشروع وما هي طموحاته وما ينتظره، في المقابل تسعى هيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها لحامل المشروع، وإظهار أهمية المرافقة في نجاح واستمرار المشروع، ولذلك تحتاج هذه الهيئات إلى كفاءات مهنية وخبرات عالية في الميدان لاستقبال وتوجيه حاملي المشاريع، والإجابة على الأسئلة المختلفة للمقاولين الذين يختلفون في أهدافهم وطموحاتهم وفي أشكال المشاريع المقترحة.

-***تنفيذ المشروع:*** عندما يقرر المقاول إنشاء مؤسسة يعتمد على رصيده من المعارف والمهارات التي تلقاها خلال التكوين، تجربة أو مهارة، وبالتالي يستخلص فكرة، وعندما يجدها ينبغي عليه التأكد من ترابط مشروعه بمؤهلاته، ومعرفة الصعوبات التي تواجهه والمحفزات التي تدفعه نحو المقاولة.

وعندما يصبح المقاول متأكد من اختياره وستعمل الجهة المرافقة على مساعدته من التأكد من إمكانية تنفيذ هذا المشروع من خلال:

- تحديد الإختيارات الرئيسية للمشروع من خلال دراسة السوق (العرض والطلب، إمكانية إنجازه تجاريا)؛

---

[1] -جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة 4، سنة 2006، ص 185.
[2] -جواد نبيل، مرجع سابق، ص 185.

-الإختيارات التقنية التي تتمثل في الموارد البشرية، الدراسة المالية (الإحتياجات، الموارد اللازمة، المردودية، ... إلخ)؛ [3]

-إختيار الصيغة القانونية تكون إما شركة أموال أو أشخاص، أو فتحها باسمه كشخص طبيعي؛

-القيام بدراسة تقنية-إقتصادية التي يمكن إعدادها من طرف الجهة المرافقة أو على الأقل تساعد المقاول على إعدادها؛

-وتقديم ملف المشروع من أجل التمويل، الذي يجب أن يكون كاملا ومختصرا ودقيقا وواضحا ومقنع عند موافقة الجهة المرافقة على المشروع تبدأ مرحلة إنجاز المشروع، حيث يقوم المقاول بجمع الأموال الضرورية للتمويل .تهيئة المحلات، إقتناء التجهيزات و وضعها توظيف المستخدمين.

عندما يقوم المقاول بالشروع في ممارسة نشاطه سيقوم بـ:

-التسجيل في السجل التجاري والإعلان عن الوجود لدى الضرائب؛

-اكتشاف والتعود على عالم المقاولة ومحيطها؛

-والعمل بالوسائل والإجراءات التي ستسمح للمقاول بمراقبة الفعالية التجارية والإدارية لمشروعه.

كما ينبغي على المقاول ما يلي:

-إعداد قوائم مالية تبين وضعية نشاطاته التجارية ومشروعه؛[4]

-مراقبة تطور نشاط المقاولة من خلال معاينة بعض مبادئ التسيير؛

-وتعلم كيفية التصرف بسرعة في حالة وجود صعوبات.

وفي مختلف خطوات تنفيذ المشروع تقوم الهيئة المرافقة بنصح و إرشاد المقاول و أحيانا تنظم دورات تكوينية وندوات وورشات في مجالات مختلفة للمقاولين حتى يتمكنوا من تنفيذ وتسيير مشروعهم بأحسن الطرق الممكنة.

المطلب الثاني: مراحل المرافقة المقاولاتية

[3] -جواد نبيل، مرجع سابق، ص 186.
[4] -جواد نبيل، مرجع سابق، ص 187.

في هذا المطلب سنتناول مختلف مراحل المقاولة و ما تنطوي عليها من خطوات و تسهيلات التي تقدمها الهيئة المرافقة، وهذا من خلال الفروع التالية:

-قبل البداية في تنفيذ المشروع: إن هيئة المرافقة مكلفة بمجموعة من الصلاحيات والتي تقع على عاتقها من أجل الإضطلاع بمهمتها على أحسن وجه، وهذه الصلاحيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

-التوجيه والتشجيع من خلال الإستقبال الجيد للمقاول و مناقشة الفكرة معه ومحاولة إثرائها معه وتحسينها، وتشجيع المقاول بتوجيهي نحو أحسن طريقة لتنفيذ مشروعه؛

-دراسة المشروع من خلال جمع معلومات حول السوق و المنافسة وأذواق المستهلكين و ما مدى توفر المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج، و إذا ما كان على المقاول أن يستردها أو إذا كان بإمكانه شراؤها محليا، أيضا عليه تحديد تكلفة المشروع و كم يحتاج من تمويل؛

-والإعلام والتكوين المجاني إذ على الهيئة المرافقة أن توفر دورات تكوينية وورشات من أجل تحسين الرصيد المعلوماتي لدى المقاول وتجديده خاصة في مجال إستعمال التكنولوجيا من أجل تحسين الإنتاج، وأيضا إعطائه بعض مبادئ التسيير الإقتصادي من الناحية المالية والبشرية.[5]

-بعد انطلاق في تنفيذ المشروع: لا تتوقف مهمة الهيئة المرافقة عند مساعدة المقاول المبتدئ في بلورة فكرته فقط بل تتعدى ذلك، إذ لهذه الهيئات مهام أخرى عند الإنطلاق الفعلي في تنفيذ المشروع، إذ عملية مرافقة المشروع تكون على مراحل عدة حتى يستطيع هذا المشروع الجديد البدء في العمل والإستمرار، نذكر من بين هذه المهام أهمها وهي:

-التشجيع والرقابة حيث تشجع المقاول على البدء في تنفيذ المشروع من خلال دراسة ملفه و نصحه حول التحسينات الممكن القيام بها على مشروعه، ومراقبة مدى التزامه بشروط هيئة المرافقة حتى يحصل على التمويل[6]؛

-المتابعة والتقييم لكل مرحلة من مراحل إنشاء المؤسسة لمعرفة المشاكل التي تواجه المقاولة ومحاولة معالجتها، كما يمكن حتى التنبؤ بمشكلة و تساعد الهيئة المرافقة المقاول على تجاوزها؛

-وضمان المخاطر إذ لكل هيئة صندوق خاص بالتأمين حتى يتم التحيط من مختلف المخاطر التي يمكن أن تواجه المقاولة.[7]

تتميز هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل فيما يلي:

---

[5] -جواد نبيل، مرجع سابق، ص 188.

[6] -مثلا عليه التسجيل في صندوق خاص بضمان القروض المصغرة لدى هيئة مخصصة لذلك، والتسجيل في السجل التجاري وغير ذلك من الإجراءات القانونية الواجب الإلتزام بها.

[7] -جمال بوكروشة،**أثر آليات الدعم على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- بالقبة-**، مذكرة ماستر، جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر 2013/2012.، ص 33

*إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع: يتمثل في خطة عمل تتضمن: تقديم صاحب المشروع؛ وصف المشروع، وصف السلعة أو الخدمة، السوق، رقم الأعمال، الوسائل التجارية، وسائل الإنتاج؛

* الملف المالي: جدول حسابات نتائج تقديري، الإحتياج في رأس المال العامل، خطة التمويل مخطط الخزينة، الرسم على القيمة المضافةTVA ، عتبة المردودية؛

*البحث عن الوسائل المالية: (قروض، إعانات، مساعدات،...)؛

*القيام بالخيارات الجبائية، الاجتماعية، والقانونية؛

*والمرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط وإنجاز خطوات إنشاء المشروع.

إن هذه الخدمات المذكورة موجودة في أغلب هياكل الدعم والمرافقة، إلا أن تنظيم هذه العمليات يختلف من هيئة لأخرى، فهناك بعض الخدمات التي يمكن أن تقدم لحاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي في حالة التدفق الهائل لحاملي المشاريع، وفي هذه الأخيرة يتم تحقيق الحد الأدنى من الأبعاد الفردية(الخصوصية)، وذلك في شكل مواعيد فردية مع حاملي المشاريع.

وهناك اختلاف أيضا في الوقت المخصص لحامل المشروع ومدة تركيب المشروع فهناك بعض الهيئات التي تخصص من عدة ساعات إلى مدة محدودة بالنسبة للمشاريع البسيطة حيث تتراوح مدتها المتوسطة في حدود 10 ساعات، أما بالنسبة للمشاريع الأكثر تعقيدا يمكن أن تصل من 30 إلى40 ساعة ومدة تركيب المشروع تكون خلال 15 يوم كحد أدني ويمكن أن تصل إلى غاية سنة كاملة.

-بعد الإنتهاء من تنفيذ المشروع: تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم المالي كثيرا بهذه العملية، والسبب في ذلك بدون شك هو محاولة التحقق من إمكانية إسترجاع الأموال المقروضة، وعموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين، يتم فيها بحث العناصر التالية:

- التسيير: الخزينة، الوضعية المالية، تشكيل لوحة قيادة مالية؛
- الجانب التجاري: البحث عن الزبائن، الإتصال؛
- الرؤية الإستراتيجية؛
- وأسئلة مختلقة: العقود، المناقصات...إلخ.

وفي حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل.

وهناك بعض الهيئات تقوم بتنظيم اجتماعات إعلامية كل شهرين أو ثلاثة أشهر يقوم بتنشيطها مختصون، تتمحور حول تسيير المؤسسات الصغيرة، طرق التوظيف، تأمين الممتلكات والأشخاص، الإعفاءات،...إلخ. [8]

لكن في الواقع من الصعب توفير كل هذه الكفاءات في بعض هيئات المرافقة، بالإضافة إلى ذلك من الصعب إيجاد أشخاص يمتلكون معارف عميقة في كل هذه المجالات، وبالتالي فالمطلوب توفر المرافقين على المعارف الأساسية وبعض الخبرة الميدانية إن أمكن، للوصول في النهاية إلى الإجابة على انشغالات أصاب المشاريع..

[8] - جمال بوكروشة، مرجع سابق، ص 35.

المحاضرة السادسة: عموميات حول أهم هيئات المرافقة في الجزائر

تركزت في الجزائر مجهودات عملية المرافقة المقاولاتية في مجموعة من الهيئات التي تسعى بالأساس إلى توفير التمويل اللازم والتشجيع من خلال الحوافز الضريبية وشبه الضريبية لخلق المشروعات الجديدة، لذا قامت باتخاذ عدة تدابير وإجراءات من خلال إنشاء العديد من الهيئات والهياكل التي تهدف إلى ترقية المقاولات ومتابعتها ومعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجهها وتحسين وضعيتها، نذكر أهمها فيما يلي:

المطلب الأول: هيئات التمويل الكبير

-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مقرها بمدينة الجزائر ولها 53 فرعا على المستوى الوطني، و تستهدف الشباب العاطلين عن العمل بين 19 و 35 سنة الذين يرغبون في إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة، وهو جهاز مهم خاصة أن 70٪ من العاطلين عن العمل هم دون سن 30 سنة، بالنسبة لشرط السن لحاملي المشاريع يمكن تمديدها إلى 40 سنة إذا كان المشروع المقترح يولد ما لا يقل عن ثلاثة وظائف دائمة، وتتمثل صيغ التمويل المقدمة في التمويل الثنائي أو الثلاثي.

-التمويل الثنائي: يتعلق التمويل الثنائي بمستويين، المستوى الأول يكون مبلغ الإستثمار لا يتجاوز 5 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية 75% أما مساهمة الوكالة 25%، كما يمنح للمقاول قرض بدون فائدة، أما المستوى الثاني حيث مبلغ الإستثمار يكون من 5 مليون دينار جزائري إلى 10 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية بنسبة 80% أما الوكالة فتساهم بنسبة 20%.

-التمويل الثلاثي: يشمل هذا النوع من التمويل المساهمة المالية للمقاول بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق قرض بدون فائدة طويل المدى، وأيضا قرض بنكي يقوم البنك بمنحه عن طريق معدل فائدة معين يخفض جزء منه وتأخذه الوكالة على عاتقها ويتم ضمانه من قبل صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض، يندرج ضمن التمويل الثلاثي مستويان هما:

-المستوى الأول يكون مبلغ الإستثمار لا يتجاوز 5 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية 5%، مساهمة الوكالة 25% أما الباقي 70% فهي مساهمة القرض البنكي.

-المستوى الثاني ويكون مبلغ الإستثمار أكبر من 5 مليون دينار جزائري إلى 10 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية من 8 إلى 10%، مساهمة الوكالة 20%، والباقي عبارة عن مساهمة القرض البنكي.[1]

-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

هو هيئة حكومية أنشئت في سنة 1994 للتخفيف من العواقب الإجتماعية الناجمة عن التسريحات الجماعية للأجراء العاملين بالقطاع الإقتصادي والمقررة نتيجة لتطبيق مخطط التعديل الهيكلين تأسس بالمرسوم التنفيذي رقم 94- 188 المؤرخ في 6 جويلية 1994م، يعمل الصندوق على أداء مجموعة من المهام وهي عبارة عن مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تقليص خطر البطالة الإقتصادية، حيث يوفر أيضا المساعدة في إنشاء المؤسسات لكبار السن العاطلين عن العمل بين 30 و 50 عاما، بالشراكة مع وزارات ومؤسسات الدولة، تعمل CNAC على ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من إنجاز المزيد من المشاريع، كما توفر أيضا خدمات أو مساعدات مالية تشبه إلى حد بعيد ما تقدمه ANSEJ (قرض ثلاثي بين المقاول، CNAC والبنك)، وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع، وقد تطرق المرسوم التنفيذي رقم 02-04 إلى كل الشروط التفصيلية لذلك، حيث يمول الصندوق نشاطات إنتاج السلع والخدمات ويوجه بصفة أكثر عند اقتناء التجهيزات ويستخدم صيغة التمويل الثلاثي على مستويين، المستوى الأول عندما تكون قيمة الإستثمار أقل أو تساوي 5 ملايين دينار جزائري، والمستوى الثاني عندما تكون قيمة الإستثمار أكثر من 5 ملايين دينار جزائري ,تقل أو تساوي 10 ملايين دينار جزائري، ويقدم الصندوق قروض بدون فائدة وإعانات لكراء محل لإيواء المؤسسة الصغيرة، يقدم الصندوق إعانة بمبلغ يقدر 500.000 دينار جزائري بدون فائدة لكراء محل لإيواء النشاطات المستقرة، أو لاقتناء مقاولات متنقلة بالنسبة للأنشطة غير القارة، ويساعد الصندوق حاملوا شهادة التعليم العالي على إنشاء مكاتب جماعية وفقا للصيغ السابقة كما يستفيدون من جمع حصص الحد الأقصى للإستثمار وفقا لعدد الشباب أصحاب المشاريع، وإرجاء لمدة ثلاث سنوات لتسديد القرض البنكي ولمدة سنة لدفع الفوائد البنكية، إعانة بمبلغ يصل إلى مليون دينار جزائري لكراء محل لإيواء المكتب الجماعي.

[1] موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos-statistique تاريخ الإطلاع 2016/01/06

كما نشير إلى أن الهيئات السابقة تقدم تحفيزات جبائية عدة مثل إعفاء كلي للرسم على النشاط المهني، الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة عند شراء المواد الأولية لمدة 3 إلى 6 سنوات حسب منطقة النشاط، ويتم تمديدها عند توفير 3 مناصب عمل دائمة لمدة سنتين.

المطلب الثاني: هيئات التمويل المصغر

-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تأسست هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004، تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع في المناطق الحضرية والريفية ومحاربة البطالة والفقر، وتشجيع بروز الأنشطة الإقتصادية والثقافية التي تولد الدخل في المناطق المرغوب تنميتها وتشجيع روح المقاولة، والقروض المقدمة من خلال هذه الوكالة موجهة للأشخاص الذين يمتلكون تأهيلا[2] ومعارف في مجال ونشاط معين. تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل، إنطلاقا من قرض مصغر لتأمين لقمة العيش بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز **100.000 دج**، وقد تصل إلى **250.000 دج** على مستوى ولايات الجنوب، لتصل إلى قروض معتبرة لا تتجاوز **1.000.000دج** و التي تستدعي تمويلا ثلاثيا مع إحدى البنوك.